مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣٢ ع ٣، ص ص: ٩٣ – ١١٩ (٢٠٢٤م)
DOI:10.4197/Art.32-3.4

تغيُّراتُ الصِّيغَةِ والبِنْيَةِ الصَّرفية في كتاب لحنِ العَوَام لأبي بكر الزبيدي: صيغ المشتقات – أبنية الجمع نموذجاً

وضحى أحمد مسعد آل ورقش

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم والآداب، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية

waalwargash@nu.edu.sa

المستخلص. يُعَدُّ اللحن ظاهرة قديمة تفشت على ألسنة أهل العربية ومن تعلَّمها، نتيجة الاختلاط مع بعضهم، ودخول العجم للإسلام، فأفضحت خطرًا يهدد العربية وأهلها، ولكن ما إن كُتِب لها التفشي على الألسنة، وسرعان ما وُجِد في التَّصدِّي لها علماء جهابذة كرَّسوا جل علمهم ووقتهم بتخطئتها وبيان وجه الصواب فيها، فظهرت مصنفات جمعت ما قيل لحنًا على الألسنة ومنها: (كتاب لحن العوام) لأبي بكر الزبيدي ت (٣٧٩هـ) الذي حاول فيه أن يحصي الألفاظ التي وقع اللحن فيها عند أهل الأندلس، فآثرت أن أقيم دراسة حول التغييرات التي تصيب اللفظة الملحونة، وكيف عالجها الزبيدي في كتابه، مستعملاً مقياسه الصوابي في الحكم عليها. واقتصرت الدراسة على (التغيرات في صيغ المشتقات وأبنية جموع التكسير). وتكمن أهمية الموضوع في أنه يعالج قضية اللحن في الصيغ الصرفية والبنية التي وقع فيها عامة الأندلسيين، كما أن ما جمعه من مفردات تُعدُّ جديدة لا منقولة ممن سبقه، ولا مكررًا ما ذكروه. ومن أهداف البحث: تسليط الضوء على ظواهر اللحن ونماذجه في الأبنية الصرفية المختصة بالمشتقات والجموع، وبيان وجه الصواب في الاستعمال كما وضحها مع بيان أثر التوهم أو القياس الخاطئ في استعمال مفردات مخالفة للصواب، والكشف عن معيارية الزبيدي المتشددة والمتخذة الحكم باللحن فيما قد يكون من أوجه الخلاف بين المدارس النحوية. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: استعمال عامة الأندلس للتوهم أو القياس الخاطئ في كثير من كلاهم المنطوق مما أوقعهم في اللحن، مع اعتماد الزبيدي أسلوب التعليل في ذكر سبب وقوع عامة الأندلس في بعض الاخطاء من باب التوهم.

الكلمات المفتاحية: الصيغة، البنية، اللحن، الخطأ، الصواب.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الصادق الأمين أما بعد: فمصطلح اللحن ظاهرة قديمة وإن تعددت معانيه وتباينت إلا أن المعنى الذي اختص بهذه الدراسة هو الخطأ في الكلام والذي فشي على ألسنة المتحدثين قديمًا، وكما قيل: "اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب الجديد والجدري في الوجه"(١)

وأيُّ لحن في صيغ العربية هو مخالفة للعربية الفصحى، وهذا هو ما كان يعنيه كل من ألَّف في لحن العامة من العلماء القدماء وتصديهم لهذه الظاهرة، ويظهر ذلك جليًّا في الأمثلة التي عالجوها في مصنفاتهم، والعالم أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ومصنفه (لَحْن العَوَام) خير شاهد، واقفًا موقف المتشدد المتعصب لعربيته، منكرًا أي تغيير في صوتها وصرفها وتركيبها ودلالتها.

ولهذا فالدراسة اختصت بعرض أهم التغيرات الصرفية التي أصابت بنية المفردات وصِيَغِها عند عامة الأندلس في لحن العوام للزبيدي، مع بيان معالجته لها، في قسم أسماه في كتابه بـ (ما أفسدته العامة وما وضعوه في غير موضعه) الخاص بالأصوات والصيغ. وبعد حصر أبرز أنواع التغيرات الصرفية فيه التي لا تخرج عن: تغيير الصيغة من وزن إلى آخر (العدول بها)، التغيير في صيغ المشتقات، التغيير في صيغ المشتقات، التغيير في بنية جموع التكسير، التغيير في بنية التأنيث، التغيير في ضبط أول الكلمة أو وسطها، التغيير من صيغة المد إلى القصر والعكس، تغيرات صوتية من باب الإبدال، التغيير من الهمز إلى التسهيل.

واقتصرت الدراسة على الجانب الصرفي بتناول بعضٍ من هذه التغيرات وهي: التغيرات في صيغ المشتقات وأبنية جموع التكسير مع عرض لبعض ردود ابن هشام اللخمي في المسائل التي تشدد الزبيدي في تخطئته، فيما قد يكون له وجه من الصحة.

وتكمن أهمية الموضوع في أنه عالج قضية اللحن في الصيغ الصرفية التي وقع فيها عامة الأندلسيين، كما أن ما جمعه من مفردات تُعدُّ جديدة لا منقولة ممن سبقوه، ولا مكررًا ما ذكروه، وقد أشار المؤلف إلى ذلك في مقدمة الكتاب، ومنهم من نظر إلى أن هذه الظاهرة تعد من خصائص لغة الأندلسيين التي مُنِيتْ بانحرافات نتيجة احتكاكها بعدة أجناس هم البربر والأسبان، والمُوَلَّدُون الصقالية، فضلا عن أقلية اليهود

---

(١) ابن عبد ربه، شهاب الدين، العقد الفريد، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤م) ٢/ ٣٠٨.

بها، فكان من الطبيعي ألَّا تجري العربية الفصيحة على لسان الأندلسي بسهولة دون أن تتعرض لتغيير في جوانبها.

ويهدف البحث إلى:

١. تسليط الضوء على ظواهر اللحن في الأبنية الصرفية المختصة بالمشتقات والجموع، وبيان وجه الصواب في الاستعمال كما وضحها الزبيدي.

٢. بيان أثر التوهم أو القياس الخاطئ في استعمال مفردات مخالفة للصواب.

٣. الكشف عن معيارية الزبيدي المتشددة والمتخذة الحكم باللحن فيما قد يكون من أوجه الخلاف بين المدارس النحوية.

أسئلة الدراسة

١. ما أهم تغيرات البنية الصرفية في المشتقات والجموع التي عدَّها الزبيدي لحنا في مصنفه وكيف عالجها.

٣. هل أثَّر القياس الخاطئ أو التوهم في صياغة مفردات مجانبة للصواب؟

٤. ما أهم الظواهر التي عدَّها الزبيدي لحنًا مع اختلاف مدرستي البصرة والكوفة فيها؟

هيكلة البحث وتقسيماته تناولت مقدمة فتمهيد فمبحث واحد يضم عدة مسائل، ثم خاتمة تليها قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

١. مقدمة وقد تناولت أهمية البحث وهدفه.

٢. تمهيد وتناول تحرير المصطلحات التالية (الفصيح – الصحيح – الخطأ – اللحن) مع وقوع هذه الظاهرة في الجانب الصرفي.

* التصنيف في لحن العامة بين التشدد والتساهل

* نبذة موجزة عن مصنف الزبيدي (لحن العوام)

فثلاثة مباحث، الأول: التغير في الفعل وصيغ المشتقات.

الثاني: التغيير في بنية جمع التكسير الثلاثي وغير الثلاثي.

الثالث: تخطئة الزبيدي في مسائل جريًا على رأي إحدى المدرستين

فخاتمة وتضمنت أبرز نتائج البحث.

ثم المصادر والمراجع المعتمد عليها البحث.

تمهيد

استعمل الزبيدي في لحن العوام بعض المفاهيم كـ اللحن والخطأ والصواب المرتبط بالفصيح، وكون هذه المفاهيم متصلة بمضمون البحث وجب على الدراسة أن تحرر تلك المصطلحات. فالفصيح هو ما كثر استعماله في ألسنة العرب[١] قال الجاربردي (ت٧٤٦هـ) "فإن قلت ما يقصد بالفصيح؟ وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح؟ قلت: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدْورَ واستعمالهم له أكثر".[٢] أما الصحيح فهو ما كان مؤلفًا ومنظومًا على سَنَنٍ لا يحتاج معه إلى غيره. وقد استعمل النحاة مادة صحح بوصفه حكما من أحكام القبول، مع وروده بصيغة الاسم دون الفعل، إلا في حالة النفي كـ (لا يصح) ومن ذلك قولهم (وهو الصحيح) في استعمال حكم أو قول وهذا أصح، أو كلام صحيح موثوق به، والصحيح المشهور، أما الصواب خلاف الخطأ وهو الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وقيل أيضا الصواب هو إصابة الحق.[٣] والخطأ مخالفة قواعد أو أصول علم أو فن ونحو ذلك، وهو مجاوزة حد الصواب[٤] وقد يكون في القول والفعل. واللحن خاص بالقول وهو صرف الكلام عن جهته. وهناك من فرق بين اللحن والخطأ في كون الخطأ خاص باستبدال كلمة مكان أخرى أو جملة مكان الأخرى، بعكس اللحن والذي يطلق على الخطأ في الإعراب إذا حدث في العربية الفصحى، كما أنه يشمل أيضا ما عدَّه بعض العلماء ومنهم

---

(١) يُنْظر: الجرجاني، علي، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (مصر: دار الفضيلة، د. ن) ص ١٤١.

(٢) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وانواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط الأولى (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٨هـ) ص ١٤٩.

(٣) يُنْظر: ابن فارس، لأبي الحسن، مقاييس اللغة، راجعه وعلَّق عليه: أنس محمد الشامي، د. ط، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ) ص ٤٩٧.

(٤) يُنْظر: المصدر السابق، ص ٢٦٢.

ابن الجوزي من ضم المكسور وكسر المضموم، ومدِّ المقصور . . . والزيادة في الكلمة والنقص منها، ووضعها في غير موضعها، وهذا في معظمه يتعلق ببنية الكلمات وسماه غلط العامة(١).

واستعمل المؤلف في تعليقه لمسائل التخطئة في أغلب كتابه مصطلح الخطأ والصواب: ويقولون كذا، وهذا خطأ، والصواب كذا، فمصطلح الخطأ لا ينفك عن اللحن الخاص بالقول، وكما هو ظاهر بيِّن من كلام ابن الجوزي، ثُمَّ إنَّ الزبيدي غايته التأكيد في استبعاده هذه الكلمات الملحونة بتخطئتها فلا مجال لقبولها.

إذن فاللحن هو خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلمة أو تركيبها وإعرابها بفعل الاستعمال الذي يشيع بين العامة من الناس.(٢)

وعند عرض فلسفة التصنيف في لحن العامة بين التشدُّد والتساهل عند القدامى أجد منهجين:

المنهج الأول: منهج التشدد في المقياس الصوابي، واعتماد الفصيح، فتجاهلتْ موضوع التطور اللغوي، واعتمدتْ على إعادة الخارجين عن الصواب اللغوي إلى ساحته، ولذا عدُّوا كل تغير أو انحراف عن مستوى الفصيح أو الصحيح لحنًا ومنهم الزبيدي في كتابه (لحن العوام).

المنهج الثاني: التوسُّع في المقياس الصوابي، والتخفيف من التخطئة: وابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان، واحد منهم، وكان له بعض الردود على تخطئة الزبيدي لعامة بلاده.

وبذلك نجد علاقة اللحن بتعدّد مستويات الكلام إلى فصيح وصحيح، وخطأ، وارتباط ذلك بالمعيارية (الالتزام بعصر الاحتجاج).

وإذا ما نظرنا في مصنف الزبيدي وجدنا كل التغيرات اللغوية وإن كانت بدرجات متفاوتة، فاللحن في الأصوات كان له النصيب الأوفر وكذا الدلالة، أما ما يخص الجانب التركيبي فقد كان في صفحات متناثرة قد حظيت بالدراسة بشكل موجز في ثنايا كتب الدراسات التي تناولت اللحن، أما الذي تُعنى به الدراسة هذه هي التغيرات على المستوى الصرفي، فقد اهتم الزبيدي بهذه الظاهرة المختصة ببنية الكلمة، فكان شديد الحرص تجاه ما قد يطرأ عليها من زيادة حرف أو حذف أو صياغة مشتق على غير الضابط، فضلا عن

---

(١) يُنْظر: تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، د. ط، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٦م) ص ٢. وكذا: عيد، محمد، المظاهر الطارئة على الفصحى، ط الأولى، (مصر: عالم الكتب، دار الثقافة العربية، ١٩٨٠م) ص ١٤.

(٢) يُنْظر: نور الدين صافي، إشراقة، قضية اللحن في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الخرطوم، ٢٠١٠م، ص ٩.

التوهم الذي أصاب العامة، فأجروا بعض المفردات مجرى مفردات أخرى لا تَمُتَّ لها بصلة، وكذا استعمال المبنى للمعلوم مكان المجهول والعكس وغيرها من القضايا التي نظر إليها الزبيدي نظرة الفاحص المدقق.

وهذا الكتاب هو بداية نقلة التصنيف في لحن العامة من الشرق إلى الغرب على يد هذا العالم الجليل، مع ملاحظة أن قوله في الكتاب: قال محمد أو قال أبو بكر – فهو يقصد نفسه. ثم إن الزبيدي كان يقصد بالعوام عامة الناس،[١] وليس كما رأى بعض اللغوين المحدثين[٢] من أن المقصود هم طبقة المثقفين الذي تنزلق ألسنتهم في اللحن بمتابعة الدهماء وسقاط الناس. أما خواص الناس فهم الكتاب والمثقفون وأهل العلم.

ينقسم كتاب لحن العوام للزبيدي إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

أ– القسم الأول: غُيِّر بناؤه وأحيل عن هيئته، وهو في تطورات الأصوات والصيغ.

ب– القسم الثاني: ما وُضِع في غير موضعه وأريد به غيره، وهو في تطور الدلالة.

ج– القسم الثالث: خُصَّ به الشيء وقد يشركه فيه غيره. وهو في تطور الدلالة أيضًا[٣]

وعليه فمنهج الزبيدي كان واضحًا في تشدده وأخذه بالفصيح، وردّ ما عداه، معتمدًا على أقوال اللغويين، وشواهد الشعر والنثر، وآيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة.

المبحث الأول: التغيير في الفعل وصيغ المشتقات

التغيير في الفعل وصيغ المشتقات مع العلم بكيفية ضبط النحويين لصيغ تلك المشتقات سواء من الثلاثي أو غير الثلاثي، وما جاء مخالفا لما وضعته القاعدة الصرفية إنما هو سماعي كما جاء في المصادر يحفظ ولا يقاس عليه.

وبتتبع ما جاء في لحن العوام من وقوع عامة الأندلس في الخطأ حين استعمالهم للمفردات من خلال:

١. تغيير في صياغة بعض الأفعال الماضية المزيدة بثلاثة أحرف من وزن (استفعل) فجاء استعمالهم لها مبنية للمعلوم، واسم الفاعل منها بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، كقولهم:

---

(١) يُنْظر: الزبيدي، أبو بكر، لحن العوام، (مقدمة المحقق) ص ٣٦

(٢) وهذا ما وضَّحه رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه لكتاب لحن العوام، ص ٣٦.

(٣) يُنْظر: الزبيدي، لحن العوام، (مقدمة التأليف الثاني) ص ٦٦.

اسْتَهْتَرَ الرجلُ فهو مُسْتَهْتِر. يقول الزبيدي: والصواب: اسْتُهْتِر فهو مُسْتَهْتر أي قوي هِتْره. ويقولون أيضًا: اسْتَضْحَك الرجل، والصواب: اسْتُضْحِك، قويت ضحكته وزادت.(١)

وبذلك استعملوا (مُسْتَهْتِر) اسم فاعل من اسْتَهْتر المبنية للمعلوم، كما يقال رجلٌ مُسْتَهْتِرٌ أي غير مبالٍ.(٢) ومع ذلك خطَّأ الزبيدي عامة الأندلس في قولهم هذا؛ لاعتداده بالفصيح دون غيره وإن كان فيه من الصحة شيء، والصواب (مُسْتَهْتَر) اسم مفعول وهو ما اشتق من مصدر مبني للمجهول غير الثلاثي كاسم الفاعل ولكن بفتح ما قبل الآخر. اسْتُهْتِر: مُسْتَهْتَر. "والوارد في المعاجم صيغة الفعل المبنية للمجهول بمعانٍ منها: اسْتُهْتِر فلان: ذهب عقله . . .، أو كان كثير الباطل، واستُهتر بالشيء: فُتِنَ به ولزمه غير مبالٍ بنقد ولا موعظة؛ وعلى هذا يكون الصواب استعمال صيغة اسم المفعول ولكنه صواب غير مستعمل في اللغة المعاصرة. ويمكن تصحيح المثال المرفوض بناء على إجازة مجمع اللغة المصري استعمال صيغة المبني للمعلوم واسم الفاعل في معنيين هما: استهْتر فلان أي فعل الباطل ومال إليه غير مبال ما يقول الناس فيه، واستهتر بفلان: استخَفَّ به، ولم يَرْع حقه"(٣).

٢. خَطَّأ عامة الأندلس في توهمهم اللزوم في بعض الأفعال المتعدية بنفسها، فاستعملوا التعدية بالهمز كما في قولهم: أسدلتُ عليه الستر، أشحنتُ السفينة، وأعرضتُ عليه الأمر، والصواب: سدلتُ وشحنتُ وعرضتُ.(٤)

وفي الجانب الآخر استعمالهم الفعل (وهبَ)(٥) المتعدي بنفسه لمفعولين، وليس ذلك حيث إنه يتعدى للمفعول الثاني باللام لا بنفسه، كما في قولهم: وهبتُ فلانً مالاً، والصواب: وهبتُ لفلان مالًا، يقول الزبيدي: "ولا يتعدى (وهب) إلا بحرف جر، وإنما هي في ذلك بمنزلة (مَرَرْتُ) لا يتعدى إلا بحرف جر، هكذا ذكر

(١) يُنْظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط الثانية، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ) ص ٢٥٩.

(٢) يُنْظَر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ص ٩٢٩. كتاب الهاء.

(٣) عمر: أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، ط الأولى، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ) ٦٩٤/١.

(٤) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١.

(٥) الفعل (وهب) والمتضمن معنى أعطى، وليس صيَّر والتي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وبالرجوع لكتاب سيبويه لم يذكر هذا القول كما يرى رمضان عبد التواب، كتاب سيبويه، ١/ ١٣٢ في حديث سيبويه عن (مررتُ) مطبعة بولاق.

سيبويه".[١] ومما يؤكد على قول الزبيدي أن جميع الشواهد القرآنية استعملت الفعل وَهَبَ متعديًا لمفعولين باللام لا بنفسه.

٣. تغيير في صيغة **اسم الفاعل:** وُجِد عند البحث استعمالهم اسم الفاعل من الثلاثي بصيغة اسم الفاعل الرباعي في الأمثلة التالية: قولهم: فلانٌ مُعْزِم على كذا، والصواب عند الزبيدي (عازم) على غرار القاعدة الصرفية. من عزِم يعزِم فهو عازم، وكما تقول العرب: "قد أُحْزِم لو أُعْزِم"[٢] وقولهم: تاجرٌ مُرِدٌّ ومُخْسِرٌ ومُرْبِحٌ، والصواب: رادٌّ ورابِحٌ وخَاسِرٌ. لأنه من رَدَّ ورَبِح وخَسِر.[٣] ثم استعملوا اسم الفاعل من الرباعي بصيغة اسم الفاعل الثلاثي (على وزن فاعل) فقالوا: دابةٌ طائقةٌ، والصواب مُطِيقة؛ لأنه من أطاق إطاقة. ومثله **اسم المفعول** ما جاء من الرباعي استعملوه بصيغة اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول كما في قولهم: فلان مخمُول، إذا أخمله السلطان، والصواب: مُخْمل، ومبطُول اليد، والصواب: مُبْطلٌ، من قولنا أبطله الله، معلقًا الزبيدي بقوله: "إلا إذا خرج، مخرج مجنون ومزكوم، هذا مما يحفظ ولا يقاس عليه."[٤] ومن مفاضح اللحن الشنيع عندهم قول: قلبٌ متعوبٌ، وعملٌ مفسودٌ ورجلٌ مبغوض، ورجل منعوت، ووجه القول: قلبٌ مُتْعَبٌ، وعملٌ مُفْسَد، ورجلٌ مُبْغَضٌ، ورجل نَعِتٌ ومُنْعَتٌ، إلا ما جاء مجيء مجنون ومزكوم ...[٥] ومما جاء في بناء اسم المفعول الثلاثي على صيغة اسم المفعول الرباعي (مُفْعَل) في قولهم: أمرٌ مُشْهَر، والصواب مشهور، كما في قول شَهَرْتُ السيف أَشْهُرُهُ.

ولم يقف عامة الأندلس على تبديل الثلاثي وغير الثلاثي في الأوزان من اسمي الفاعل والمفعول؛ بل وصل الأمر في استبدال اسم الفاعل بالمفعول كقولهم: يوم مهُول والصواب هائل. . . وقولهم أيضا: فلان مذهول العقل، والصواب ذاهل من ذهِل الرجل يذْهَل ذهولًا وأذهله الأمر حتى ذُهِل، وهو من النسيان.[٦]

---

(١) الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢١٦.

(٢) يُنْظر: المُبَرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثالثة، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ) ١/ ٧٥.

(٣) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ١٠٧، ١٩٣.

(٤) يُنْظر: المصدر السابق، ص ١٩٢، ٢٠٢.

(٥) يُنْظر: المصدر السابق، ص ٣١٧، ٣٢٦

(٦) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ١٩٢، ١١٣، وابن فارس، المصدر السابق، ص ٩٢٦ كتاب الهاء. وكذا ٣٢٣ كتاب الذال.

ثم جاء عنهم أيضًا فتح ميم اسم المفعول "مَفْتَعَل" بقولهم لمن أُقْعِد عن المشي والقيام من علّة أو خِلْقَة (مَقْعَد) والصواب مُفْعَل، اسم مفعول من أقعده الله. وقولهم أيضًا: ثوب أخضر مَشْرَب، والصواب مُشْرَب، كأنه أُشْرِب هذا اللون.[١] وبتوهمهم عاملوها معاملة اسم المكان من (مَفْعَل).

٤. تغيير بنية **المصادر** بقولهم: في قولهم للدابة قَوام بالفتح، والصواب: قُوام بالضم على وزن فُعال باعتبار أنَّ هذه الصيغة من باب الأدواء مثل: القُلاب، والنِّحاز، والبُوال ومُشاء.[٢] أما ما قالوه فيخالف جميع أبينة المصدر الثلاثي، ولا يمكن جعله من الكلمات التي تحفظ ولا يقاس عليها كما في قضى – قَضَاء.

٥. ومن صيغ المبالغة قولهم: غلام مُطْواع، للذي شأنه الطوع، فيضمون الميم في صيغة (مِفعال) والصواب مِطواع، وليس شيء في الكلام على مثال مُفعال[٣] وقولهم للسيف صِمْصام وصِمْصامة، وكذا أيضا خِلخال، والصواب: صَمْصام بفتح الصاد، وخُلْخال؛ لأن ما كان من المضاعف الرباعي على هذا المثال لا يجيء إلا مفتوح الأول إلا أن يكون مصدرًا فيكسرون كما في زِلزال. وللزبيدي رأي في مسألة ما كان من الرباعي المضعف والثلاثي وذهابه مذهب الكوفيين في ذلك سأُرْجئ توضيحه في المبحث الثاني.

٦. أما صيغ التعجب وبخاصة (ما أفعله) فقد استعملوه دون استيفاء شروطه فجاء تعجبهم في الألوان والعاهات فقالوا: ما أبيضَ هذا الثوب، وما أعْورَ هذا الفرس، والصواب: ما أحسن بياضَ هذا الثوب، وما أقبحَ عَوَرَ هذا الفرس، وسيأتي الحديث عن هذه المسألة فيما بعد بتفصيل أكثر في ذكر أوجه الخلاف فيها.

أما التغيير في المشتقات غير العاملة كما في:

٧. اسم الآلة: لم يتوسع النحاة القدماء في معالجة اسم الآلة، فكانت الصيغ عندهم تدور حول ثلاثة صيغ هي: مِفْعل ومِفْعال ومِفْعلة، وإن كان سيبويه قد بيَّن كيفية وزن اسم الآلة وإن لم يصرِّح بالوزن نفسه؛ بل بأمثلته قائلًا في باب ما عالجتَ به: "وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث، أو

---

(١) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ١٤٠، ١٧٨

(٢) يُنْظر: المصدر السابق، ص ١٣٤. قُوام: قسوحة في أرساخ الدابة، وفي القاموس المحيط قسح قساحة قُسُوحة بمعنى صَلُب، وكما قال الأصمعي: القوام أيضًا داء يأتي في قوائم الغنم، والقُلاب كذلك داء يأخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيموت، والنُحَاز كذلك داء يأخذ الإبل في رئتها فتسعل سعالا شديدا، وبُوال أيضا يجعل المصاب يتبول كثيرًا. ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط الرابعة، (دار العلم للملايين، ١٩٩٠) مادة (قسح – نحز – بول . .)

(٣) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ١٦٤.

لم تكن، وذلك قولك: مَحْلَب ومَنْجَل ومِكسحة والمِخرز والمِخيط. وقد يجيء على مِفعال نحو مقراض ومفتاح ومصباح)[١] عكس ما ذكره الكسائي من توضيح للأوزان، فقال: "وما كان من الآلات مما يرفع ويوضع مما في أوله ميم فاكسر الميم أبداً إذا كان على مِفْعل، أو مِفْعلة، تقول في ذلك: هذا مِشمل، ومِثقب، ومِقود، ومِصدغة . . . فهذا كله مكسور الأول أبداً سوى: مُنخل، ومُسعط، ومُدهن، ومُدق، ومُكحلة، فإن هذه الأحرف جاءت عن العرب بضم الميم"[٢].

فجاء عندهما التصريح ببيان الضبط لهذه الأوزان تمييزاً لها من غيرها. وقد تردَّد لفظ "الآلة" في كلام الفراء في التفريق بين دلالتي حركة ميم مفعل ومفعلة بالكسر والفتح، يقال: مَرقاة ومِرْقاة، والفتح أكثر، وكذلك مَسقاة ومِسقاة، مَن جعلهما (آلة تستعمل) كسر؛ مثل: مِغرفة، ومِقدحة، ومِصدغة؛ ومَن جعلهما موضعًا للارتقاء وللسَّقي، فتح الميم فيهما.[٣]

ويؤكد ابن الحاجب على ما ذكره النحويين من قبله في أن الآلة على مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال، وأماالمُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضة ليس بقياس[٤] وكما يقول السيوطي بتحديده لما خرج عن أوزان اسم الآلة كونه شاذ لا يقاس عليه ...، والفِعال بالكسر يحفظ ولا يقاس عليه كمنخل ومسعط . . ومدهن"[٥] وبذلك فما جاء مضموم الميم وعين الكلمة فالصحيح أنها أسماء أوعية مخصوص، وليست أسماء آلة جارية على فعلها[٦]. ويوصي المجمع اللغوي باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات؛ فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة".[٧]

وعلى هذا يمكن أن يكون استعمال عامة الأندلس لما ذكره الفراء باستعمالها للموضع أو المكان كـ مصدغة والذي يجعل تحت الصدغ وقولهم مَخدَّة للتي توضع تحت الخد، ثم إن العرب لم تقتصر اشتقاقها

---

(١) يُنْظر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط الثانية (مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢م) ٤/ ٩٤

(٢) ما تلحن فيه العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط الأولى (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ) ص ١١٤. بتصرف يسير

(٣) يُنْظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، ط. السلفية. ص ٤٣٣

(٤) الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (لبنان: دار الكتب العليمة، ١٣٩٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، ١ ١٨٦

(٥) السيوطي، همع الهوامع، عني بتصحيحه محمد بدر النعساني. ط١. ١٣٢٧ هـ. ١/ ١٦٨

(٦) يُنْظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق. مصطفى أحمد النمَّاس. (القاهرة: مطبعة المدني) ١/ ٢٣٢

(٧) النجار، محمد، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ) ٣/ ٥٠

على ما وضعه اللغويون من أن اسم الآلة هو الاسم المشتق للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته ويؤخذ من الفعل المتعدي" بدليل أن المخدة مشتقة من الاسم الجامد كالصدغ والخد.

٨. أما ما يخص الاسم المنسوب فهو من المشتقات التي استعملها الأندلسيون في كلامهم[١] فتعددت طرق الاستعمال وتباينت، إما بإضافة الياء المشددة، مع تغيرات في حركة البنية، وإما بالاستغناء عن الياء المشددة واستعمال صياغة (فاعل)، أو (فعَّال) كل ذلك لم يسلم عندهم من الوقوع في الخطأ عند البناء كما نرى في قولهم: ثوب مَرَويّ[٢] بفتح الراء، والصواب: مَرْوي منسوب إلى مرْو فإذا كانت اللام واوًا نسبنا إليه على لفظه. ويقولون لبائع السكاكين: سَكَّاك والصواب سكَّان، أما السكَّاك فبائع السكك التي تفلح بها الأرض. "وفيه توهم عندهم بأن النون زائدة في (السكين) وأصبحت هذه الصيغة كالصيغة المشتقة من السَّكة للدلالة على بائعها".[٣] وقولهم لبائع المِقّص مَقَّاص، وهذا خطأ ؛ لأن المِقَص مِفْعَل من قصصت، ولا تثبت الميم في فعَّال منه، والصواب عند الزبيدي: صاحب المِقص، وهذا كله ناشئ عندهم من التوهم، "فقالوا مَقَّاصًا بالقياس الخاطئ على زجَّاج ولَبَّان، فكأنهم توهموا أصالة الميم في مِقَصّ وهي زائدة، وسبب هذا التوهم في الميمات التي تبدأ بها المشتقات على أنها ملازمة لهذه الصيغ".[٤] ويقولون لبائع الحِنَّاء، حِنِّي وقد حنَّنَ يديه، وهذا كله خطأ فالحنَّاء اسم مذكر ممدود مهموز واحدته حِنَّاءة ونسبته حِنَّائي ؛ لأن الاسم ممدود همزته أصلية فتبقى على حالها وهو الرأي المعتمد.[٥] أما ابن عصفور فيري فيها الوجهان: نسبة الاسم على لفظه دون تغيير، أو قلب الهمزة واوً. بقول حنَّاوي[٦] وذلك على اعتبار أن حِنَّاء من (ح ن و) كما عند ابن فارس بقوله وأما الحَنَوة والحنَّاء فنبتان معروفان.

٩. تغيير في بنية الاسم المصغر: يعد التصغير من الملحق بالمشتقات؛ لأنه وصف في المعنى، وأبنيته الثلاثة المعروفة (فُعَيْل – وفُعيعل – وفُعَيْعيل). وقد جاء التصغير في بعض مفردات عامة الاندلس مخالفًا

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ص ١٥٩، ١٧٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٥، ١٩٣.

(٢) ثوبٌ مَرْوي: وهو من عمل خُراسان.

(٣) مطر: عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٦هـ) ص ٢٧٥

(٤) المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٥) يُنْظر: الزبيدي، ص ١٧٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٥، حسن، عباس، النحو الوافي، ط الأولى، (بيروت: مكتبة المحمدي، ١٤٢٨هـ) ٤/ ٥٤٣.

(٦) يُنْظر: المقرّب: تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ) ص ٤٥٧.

لما ينص عليه الضابط الصرفي في التصغير، فجاء في تصغيير ضَيْعة (ضُوَيْعة) فيظهر عندهم ما ثانيه ياء قلبه واوًا، والصواب: ضُيَيْعة بضم الضاد وإن شئت بكسرها؛ لأن المفرد الأصل بالياء[١] ويقولون في تصغير الحمَّام حُمَيْم على فُعَيل، والصواب: حُميميم[٢] على فُعَيْعِيل، أما عامة الأندلس بوزنهم هذا فعاملوه معاملة الثلاثي، أوالخماسي ولكن بحذف الألف،وهذا لا يتماشى مع قاعدة تصغير الخماسي.

وجاء عنهم في تصغير جمع حيتان حويتات، برد الكلمة إلى أصلها (حوت) وجمعوها على فُعَيْعِلات. والصواب عند الزبيدي: أُحَيَّات، ترده إلى أحوات لأنه أدنى العدد، وكذلك تفعل بكل جمع كثير إذا صغرته رددته إلى أدنى العدد.[٣] فجمع التكسير لا يصغر؛ لأنه يدل على الكثرة، والتصغير يدل على التقليل، ولكن إذا أريد تصغيره وجب رده الى جمع القلة ثم يصغر ثم يجمع جمع مؤنث سالم إذا كان لغير العاقل كالمثال السابق.[٤]

المبحث الثاني: التغيير في بنية الجمع الثلاثي منه وغير الثلاثي

١. صور تغيير بنية جمع **الاسم الثلاثي** من وزن (فَعَل– فَعْل – فِعْل – فُعْل) ما جاء في جمع الاسم المفرد عندهم على وزن (فَعَل) كـ (أَحَد) جعلوها (حُدُود) على وزن (فُعُول) وهذا يخالف القاعدة فهذا الوزن خاص في كل اسم مفرد بفتح فكسر كـ كَبِد، أو فتح فسكون كـ كَعْب، وليس على كل اسم ثلاثي جاء بفتح ففتح، وصواب الجمع في (أَحَد) آحاد[٥]، وربما ذكر الأندلسيون هذا الجمع بحسب ما عرف عنهم بالتساهل في التخلص من الهمز، فشاع عنهم ذلك في الاستعمال فنطقوا أحد حدَّ، إذ أن تطور أحد إلى حدِّ هو الذي سهل جمعها على حدود[٦] كأنها جمع للكثرة جاءت على فعول من كل اسم مفرد ثلاثي على وزن فَعِل بفتح فكسر (حَدِّ).

---

(١) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ١٩٦.

(٢) ينظر الزبيدي: مصدر سابق، ص ٢٧٤

(٣) يُنْظر: المصدر السابق، ص ٢٧٥

(٤) المعجم المفصل في علم الصرف، الأسمر: راجي، مراجعه: إميل يعقوب، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ص ١٨٠ بتصرف يسير.

(٥) ينْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٧٢. وابن عصفور، مصدر سابق، ص ٤٩٠.

(٦) يُنْظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، (القاهرة: مكتبة الزهراء، ٢٠٠م) ص ٢٢٤، ص ٢٢٩.

وما جاء جمعًا للاسم الثلاثي في وزن (فَعْل) كان على وزن (أَفْعِلة) والذي يعد من جموع الاسم الرباعي، فقالوا في (غَمْد – فَرْو) أَغْمِدة وأَفْرِية وهذا خطأ ؛ لأن أَفْعِلة لا تأتي جمعًا لوزن فَعْل ولا لأمثاله من الثلاثي. والصواب في ذلك: أولا في كلمة (غِمْد) الأصل فيها كسر الفاء وليس فتحه كما تنطق عامة الأندلس فيجمع على أغماد، فوزن (أَفْعَال) جمعًا لـ فِعْل[١]. وقد جاء عند النحويين أن ما وزنه فِعْل يكون جمعًا للقليل على أفْعال، وفي الكثير على فُعُول[٢]، ولكن لو سأل سائل هل يمكن جمع غِمْد على غمود ! والجواب: قد يكون للمفرد جمعين للتكسير أو أكثر أحيانًا، فيكون أحد الجمعين كثير شائع فهو لهذا قياسي مطرد، والآخر قليل في ذاته أو نادر أو سماعي ولا يجوز القياس عليه لقلته الذاتية وندرته، ولا يمكن اتخاذ وزنه مقياسًا يُجمع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعًا فيه عن العرب وهذا هو المسمى جمع التكسير السماعي أو غير المطرد[٣] وهذا حاصل في كلمة (غِمْد) وفي غيرها من الكلمات التي لا يمكن استعمال جميع أوزان الجمع في مفرد (فِعْل).

أما كلمة فَرْو فجمعها أَفِر، حدث فيها قلب على وزن (أَفِع) أصل الوزن أَفْعِل للقليل؛ وذلك لأن جمع الاسم الثلاثي من فَعْل هو (أَفْعُل) وما كان هذا النوع واوي اللام أو يائها كـ فرو تكسر عينه في الجمع وتحذف لامه. وفِراء (فِعال) في الكثير[٤]. كما يمكن اعتبار ذلك من توهم الأندلسيون في أن فِراء مفردة فجُمِعت مرة أخرى بقولهم أَفْرِية.

أما ما جاء عنهم في الاسم الثلاثي المفرد على وزن **(فَعْل)** كقولهم في جمع كَرْم كَرْمات، جُمِع كجَمع المؤنث السالم بزيادة ألف وتاء. والصواب كُرُوم، على فُعُول للكثرة، وكما في قول كَعْب كُعُوب وأَكْعُب، ويقال للقلة أكْرُم على أَفْعُل[٥].

أما الوزن الآخر والذي حصل تغيير في جمعه عند الأندلسيين في مفرد **(فِعْل)** على وزن (فِعْلة) ومن ذلك قولهم في: دِيْك وفِيْل، فِيْلة ودِيْكة، والصواب: فِيَلة ودِيَكة، وكل ما كان على فِعْل أتى جمعه كثيرا على

(١) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٠٥، ٩٧.

(٢) يُنْظر: ابن عصفور: مصدر سابق، ص ٤٨٩

(٣) حسن، عباس، مرجع سابق، ٤/ ٤٧٧. بتصرف يسير

(٤) يُنْظر: ابن عصفور، مصدر سابق، ص ٤٩٠

(٥) يُنْظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (القاهرة: مكتبة المتنبي، ١٤١١هـ) ٥/ ١٥

فِعَلة نحو قِرْد قِرَدة، وما جاء أيضًا على وزن (فُعْل) كـ قُرْط قِرَطَة.[١] ثم إن الزبيدي اقتصر في جمعه للمفرد هذا على وزن واحد، في ديك وقرد، ويمكن جمعهما أيضاً على (فُعُول) للكثرة بقول: ديوك قُرُود[٢] وفي جمع القلة على أفعال كما في فيل أفيال. وإن تعددت أوزان الجمع للمفرد الواحد فالأجدر الأخذ بالسماع المشهور والقياس المطرد. كما في ريح يمكننا القول رياح وأرواح بعد رد الياء إلى أصلها وهو الواو بزوال موجب قلبها ياء. وقد جاءت عند الزبيدي بجمعها على أرواح في تصويبه لمن يقول من عامة الأندلس أرياح، وروى عن الخُشِّني أنه قال: " كل ما كان في القرآن من ذكر الريح فهو عذاب وما كان من ذكر الرياح فهو رحمة . . ."[٣].

وقد رد اللخمي على الزبيدي في تخطئته لأهل الأندلس بقولهم أرياح، فذكر أن أبا حنيفة حكى أن لغة من بني أسد جمعوا الريح على أرياح على لفظ واحد، وذكر أيضًا أن اللحياني روى ذلك في نوادره، ومثله عيد وأعياد مع أن أصله الواو من عاد يعود، وطُرِد ذلك في التصغير فقيل عُيَيْد وكان قياسه عويدًا من أعواد كرويحة من أرواح . . .[٤].

وهذا يدل على وضوح الزبيدي في تمسكه بالفصيح من اللغات. وان كان صحيحًا ومسموعًا عن العرب. ثم إن اللخمي ذكر في فحوى حديثه أن اللحياني عدها من النوادر، فالنادر وإن لم يصرّح بلفظه عند سيبويه إلا أنه ذكر في بعض الحالات التي عرضها في كتابه أنها من البعيد الذي لا تكلم به العرب[٥] أو لا يكاد يعرف.

ومما جاء على **وزن (فِعْلَة) و(فَعَلَة) و(فَعْلَة) و(فِعَلة)**: كان جمعه:

---

(١) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ١٨٦

(٢) يُنْظر: ابن عصفور: مصدر سابق، ص ٤٩١

(٣) الخُشَّني من أهل مدينة جيان في الأندلس، عاش في قرطبة على أن توفى بها سنة ٢٨٦، كان فصيح اللسان بصيرًا بكلام العرب، رحل إلى المشرق فلقي المازني وأبي حاتم والرياشي وكتب عن رجال الحديث، وكان يَزِنُّ بتعصبه للعرب. طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي ص ٢٦٨ بتصرف يسير.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط الأولى، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٤هـ) في باب الرد على الزبيدي، ص. ٤٤

(٥) يُنْظر: سيبويه، مصدر سابق، ٢/ ٤١١، ٣/ ٥٦١ في معرض حديثه عن باب ذكرك الاسم الذي به تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ بقوله: "وتقول هو خامس أربع إذا أردتَ أنه صيَّر أربع نسوة خمسة" وفي ٣/ ٥٦١ وفي باب مَنْ إذا كنت مستفهما عن نكرة، بقول: "ضرب مَنْ مَنًا؟ ولا تكاد العرب تكلم به ولا يستعمله ناس كثير.

١. فِعْلة يقولون في جمعها فِعال كـ قِطْعة قِطاع، والصواب قِطَع، وكل ما كان على هذا الوزن في المفرد كان على وزن فِعَل في جمعه كـ كِسَر في كِسْرة وسِدَر في سِدْرَة.

٢. فَعَلة فيقولون في جمعها فعالى، كقرية قرايا والصواب: قُرَى [على وزن فُعَل، وهي مما شذ وجاء على هذا الوزن؛ وذلك لانتفاء ضم الفاء في مفردة بل جاء مفتوحا والمطرد بضم الفاء كـ غُرْفة غُرَف]. وأيضا تجمع على قَرْيات، [على أنها ملحق بجمع المؤنث السالم]. مُعلِّلا الزبيدي سبب ذهابهم للوزن هذا بقوله: "وكأنهم تابعوا في الجمع من شدّد القرَّية وذلك خطأ"[١] وهذا من أثر القياس الخاطئ عندهم، فينطقونها (قَرِيَّة) بكسر الراء مع تشديد الياء قياسا على قضِّية قضايا.[٢] وكما في قولنا عطيّة عطايا.

٣. وفي فَعْلة أيضًا يجمعونها على فِعَل، فيقولون في ضَيْعَة ضِيَع والصواب: ضِيَاع، ويطرد وزن فِعَال في كل اسم مفرد على وزن فَعْلة ما كان أصل عينه الياء. أما عامة الأندلس فيستعملون الوزن فِعَل في الجمع، وهو الوزن المطرد في كل اسم على فِعْلَة كما في قولنا حِجَج من حِجَّة، وليس ما ذكروه.

٤. وفي وزن فِعَلة يقولون لجمع الحِدَأة أحدية على أفْعِلة وهذا يخالف ما عليه القاعدة الخاصة بهذا الوزن؛ لأن هذا الوزن جمع لكل اسم مذكر رباعي قبل آخره مد كـ طعام أطعمة . . . . والصواب: جمعها على حِدَأ (فِعَل)[٣] كأن نقول ثلاث حِدَآت، ويُقال: (حِدْآن) لجماعة الحدأة، وذكر ذلك الزبيدي عند أبي القالي فقال له بالتشديد حِدَّان، معترضًا الزبيدي على أبي علي –أستاذه– ولا يراه إلا غلطًا؛ لأنْ لا أصل لهذا القول في القياس، مع أن أبا علي ذكر أن هذا من الجمع الشاذ.

أما ما جاء جمعاً لغير الثلاثي:

١. المفرد عندهم على وزن فعيلة جعلوا وزنها بالجمع فعائل كما في قولهم صَنِيفة الثوب[٤] صنائف يجرونها مجرى فضيلة وفضائل، فيما أصاب اللفظة من زيادة الياء مناسبة لحركة ماقبلها، والصواب عند الزبيدي: صَنِفة دون ياء المد، وجمعها صَنِفات عومل معاملة جمع المؤنث، فبقيت حركة عينه كماهي في

(١) الزبيدي، مصدر سابق، ١٩٥.

(٢) يُنْظر: رمضان عبد التواب، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٣) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ٤٩٣.

(٤) صنيفة: طُرَّة الثوب

المفرد. أما قول عامة الأندلس (صنيفة) بالمد، فهي ظاهرة منتشرة عندهم (مطل الحركات)[١] وقد ذكر السامرائي استفادة العربية من هذا المد كثيرا في تنويع الصيغ وتكثير المعاني، ويمكن رد بعض الأوزان كـ فاعول إلى هذه الظاهرة، فالعمود لابد أن كان عامود وكثير من أسماء الأدوات، وفي كتب اللغة نصوص تشهد بذلك، مستشهدا بما ذكره أبو علي الفارسي من قول إبراهيم بن هرمه يرثي ابنه:

فأنت من الغوائل حين ترمي ومِنْ ذَمِّ الرجال **بمنتزاح**[٢]

٢. يقولون لما سقط من الخبز خاصة (فِتَاتَة) بالكسر والمتفصح منهم يقول (فَتَاتَة) ويجمعونها على فَعَال وفِعَال، كـ فَتَات وفِتَات. والفعل فتَّ (فَعَل)، فاستعملوها العامة كمصدر دالٍ على حرفة قياسا على خِيَاطة، أما المتفصح فجعلها من الفعل (فَتُتَ) ليصبح مصدره على فَعَالة. والصواب عند الزبيدي: فُتَاتة وفُتُات، وهو اسم لما تفتت من كل شي، وهذا البناء على فُعَالة يأتي اسمًا لما سقط من الشيء ولما بقي منه ولما أخذ منه مثل النُحاتة والبُرَاية.[٣] ولا يراها من باب الدلالة على حرفة ؛ لأنها لو كانت كذلك فليس لها إلا وزن (فِعالة) كما ذكره المتفصح من الأندلسيين.

وهذه من أمثلة القياس الخاطئ والذي كان له أثر في نشوء صيغ جديدة في معاملتهم لبعض الجموع معاملة اسم الجنس الجمعي فاشتقوا منه مفردًا بالتاء، ومثلها قولهم لواحد الذِبّان ذِبَّانة، والصواب: ذُبَاب ثم يجمع الذباب على أذبَّة في القليل، وذِبَّان للكثير، وغلطهم في هذا كغلطهم في الصئبان. فربط الزبيدي بين الخطأ السابق وخطئهم في ذِبّانة في قوله السابق، فتوهموا أن ذِبَّان من الجمع الذي ليس بينه وبين واحدته إلا الهاء فقالوا في مفردة ذِبَّانة. كما ربط الزبيدي بين ما ذكروه وما ذكره الأصمعي من تخطئته لذي الرمة في استعمال أدمانة قائلا:

لأُدمانة من وَحْش بين سُوَيقَةٍ وبين الجبال العُفْرِ ذاتِ السَّلاسِلِ

---

(١) جاء الحديث عن ظاهرة مطل الحركات في الخصائص لابن جني، ط الرابعة، (مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب د. ت) في باب (مطل الحركات) "وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو." ٣/ ١٢١

(٢) يُنظر: التطور اللغوي التاريخي، ط الثانية (بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١م) ص ٧٦، ٧٧

(٣) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ٨٥.

فقال الأصمعي: "يقال آدم وأُدمان، كما في أحمر وحُمران، فالأدمان مثل الحمران والسودان جماعة الأحمر والأسود والآدم، فأدمانة خطأ؛ لأنه جعله واحدًا وهو للجمع.[١] وذو الرمة قاسه خطأ على الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالهاء.

وهذا يدل على اتباع القياس الخاطئ سواء من عامة الأندلس أو الشاعر في حالتين: الأولى قياس خاطئ على الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء. وفي الأخرى والثاني قياس خاطئ لجريانه مجرى خمصانة، والمشهور في تأنيثها أدماء كحمراء. وعلى رأي غير الأصمعي يعد قياسًا صحيحًا على أساس أن الأدمانة كالخمصانة والعريانة مسموعة من العرب[٢]. ومثلها قولهم لواحد المُصران: مُصْرانة، والصواب مصير ثم يجمع على مُصران كـ قضيب وقضبان، ثم يجمع المصران على مصارين[٣] وغلطهم في مصران على نحو ماتم ذكره في صئبانة وذِبَّانة.

فضلا عن توهمهم أن لبعض أسماء الجموع مفردًا من لفظها فقالوا في مفرد النَّبْل نَبْلة، وذلك خطأ عند الزبيدي في أن النبل لا واحد له من لفظه مثل الخيل، وإنما يقال للواحد سهم، كما يقال لواحد الخيل فرس.[٤] وهذا من أثر القياس الخاطئ عندهم كأنهم قاسوا على (نحل نحلة وتمر تمرة)، ولو رجعنا للمعاجم كاللسان في حديثه عن النبل مؤنث لا واحد له من لفظه، فلا يقال نبلة إنما يقال سهم ونُشَّابة، قال أبو حنيفة: وقال بعضهم واحدتها نبلة والصحيح أنه لا واحد له إلا السهم.[٥] وقد ذكر اللخمي في رده على الزبيدي بتخطئته لعامة الأندلس بقولهم نَبْلة للمفرد أن ابن جني قد حكى أن واحد النَّبْل نَبْلة ؛ فلا معنى لإنكارها على العام وإن قَلَّتْ.[٦] وبذلك فإن كان يطلق على واحدة النبل نبلة فهذا قليل وإن كان صحيحًا، فالزبيدي لا يُجري قياسه إلا على الأفصح من الكلام.

إذن استعمال الجمع المخالف للقاعدة عند عامة الأندلس أساسه التوهم، كما وضح ذلك الزبيدي في بعض المواضع. ومع ذلك فمعالم هذه الظاهرة واضحة عند اللغويين العرب فيما سموه (التوهم) وشيخنا

---

(١) يُنْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ٨٦.

(٢) ينْظر: عبد العزيز مطر: مرجع سابق، ص ٢٧٨.

(٣) ينْظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٤) يُنْظر: المصدر السابق، ص ١٥٦

(٥) ابن منظور: مصدر سابق، مادة نبل.

(٦) اللخمي: مصدر سابق، ص ٤٣ –٤٤.

الفاضل الزبيدي قد صرح بهذا في أكثر من مرة في تعليله لبعض ما وقع فيه عامة الأندلس من الخطأ، كما في الأمثلة السابقة، وربما عبروا عنه بالخطأ في القياس أيضاً.(١)

المبحث الثالث: تخطئة الزبيدي في مسائل جريًا على رأي إحدى المدرستين

الزبيدي من العلماء الذين نهجوا منهج التشدد في أمور اللغة، فلا اعتداد إلا بالأفصح، حتى وإن سمع ما يخالف الفصيح من لغات يؤخذ بها، أو قال به أحد اللغويين، وبذلك يمكن عدَّ ما طرحه في كتابه بين أمرين هما:

١. مسائل يعتد بحكمه عليها بالتخطئة وتصويبه لها، ولا مجال لطرح آراء أو أقوال تخالف ما جاء به، وهذا أغلب ما كانت عليه مسائل الباب، فالزبيدي لم يصوب اعتباطًا؛ بل اتخذ معاييرًا يستند عليها في الحكم على تصويبه، فكان المقياس الصوابي ظاهر بيَّن في طرحه لهذه المسائل معتمدًا على القرآن الكريم والشواهد الشعرية المقتصرة على شعراء عصر الاحتجاج، فضلا عن الأحاديث النبوية، وأقوال العرب وآراء علماء اللغة.

٢. مسائل يمكن اعتبار ما ورد على ألسنة عامة الأندلس منها صحيحة؛ وذلك لأن لها وجه خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، فحكم الزبيدي بصوابها بناء على توجهه إما للمذهب البصري أو الكوفي مع تخطئة الوجه الآخر، والأحرى بها ألَّا تُعَدُّ من باب التخطئة والحكم فيها باللحن، مادام هناك خلاف حولها بين المدرستين ومنها:

أ/ اتجاهه البصري في تخطئة مسألة التعجب بـ ما أفعله مما دل على الألوان والعاهات، بقول عامة الأندلس ما أبيضَ هذا الثوب، وما أعْورَ هذا الفرس. باستعمالهم للتعجب غير مستوف الشروط كما هو واضح، وهذا ينتفي وشرط التعجب ألا يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء بأن يكون دالا على لون أو عيب، "فالصيغة مشغولة بالوصف عن التعجب"(٢)

---

(١) السيوطي: مصدر سابق، ٢/ ٥٠٤، في معرض حديثه عن شرح الفصيح لابن خالويه "أن الفرَّاء يجيز كسر النون في شَنَّان تشبيهًا بـ سِيَّان وهذا خطأ بالإجماع، فإن قيل الفراء ثقة ولعله سمعه، فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسًا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربي فإن الغلط على ذلك العربي ؛ لأنه خالف سائر العرب وأتي بلغة مرغوب عنها".

(٢) الحملاوي: أحمد، شذا العرف في فن الصرف، د. ط، (بيروت: شركة دار الارقم للنشر، د. ت) ص ٧٩

فجاء رد الزبيدي لما قاله العامة أنه غلط؛ لأن العرب لم تبنِ فعل التعجب إلا من الثلاثي الذي خصَّته بذلك لخِفَّته. والغالب على (أفعل) الألوان والعيوب التي يدركها العيان؛ فعند التعجب من بياض الثوب يقال: ما أحسنَ بياض هذا الثوب، وما أقبحَ عَوَرَ هذا الفرس.(١)

وبالنظر لرأي الزبيدي نجد ذهابه مذهب البصريين في هذه المسألة، ومخالفته لمذهب الكوفيين من تجويزهم التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان، فقد جوز الكوفيون ذلك فقالوا مثل عامة الأندلس: ما أبيض هذا الثوب، محتجين (بالنقل) أو السماع، والقياس، فقد قال رؤبة بن العجاج: جَارِيةٌ في دِرعِها الفَضفاضِ تَقَطِّع الحديثَ بالإيماضِ

أبيضُ من أختِ بني إباضِ

والشاهد فيه قوله: "أبيض" حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والسواد، ويرفضه البصريون. . .(٢)

وقد علَّق الرضي على منع التعجب من العيوب الظاهرة بخلاف الباطنة فلا بأس التعجب منها بما ذكر من أنه ينبغي المنع في العيوب الظاهرة. . .(٣) وهذا يقاس عند قولنا في التعجب: ما أحمق فلان!

٢. يُخطِّئ الزبيدي عامة الأندلس في تصغيرهم للفظة (حيتان) حُويتات، والصواب أُحَيَّات، بعد رده الى أحوات؛ لأنه أدنى العدد (جمع قلة)، بتأكيده فعل ذلك لكل جمع كثير حين تصغيره رددته إلى أدنى العدد، فإذا لم يكن له أدنى عدد صغرته وجمعته بالتاء، وذلك أنهم كرهوا أن يصغروه على البناء الذي يدل على الكثرة كما في (حيتان– فعلان) فيقع في اللفظ به التضاد بين تقليله وتكثيره(٤) وهذا ما ذهبت إليه المدرسة البصرية دون استثناءات.

وقول الزبيدي لهذا الرأي لم يفرق بين ماله من جموع الكثرة نظير من أمثلة الآحاد، وما ليس له، مخالفًا في ذلك مذهب الكوفيين في تجويزهم تصغير جمع الكثرة إن كان له نظير من أمثلة الآحاد. يقول

---

(١) الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٤٥. بتصرف يسير.

(٢) يُنْظر: ابن الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د. ط (بيروت: المكتبة العصرية ١٤١٨هـ)، مسألة ١٦، ١/ ١٤٨، وكذا العكبري: أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط الأولى (الرياض: مكتبة العبيكان، ط ٥، ١٤٢١هـ) مسألة ٤٣ص ٢٩٢.

(٣) شرح الكافية، تحقيق: يحيى بشير مصري، ط الأولى (الرياض: جامعة محمد بن سعود، ١٤١٧هـ). ص ١٠٩٠

(٤) ينظر: الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٧٥

الأشموني: "وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد فأجازوا أن يُقال في رُغْفان رُغَيْفان، وجعلوا من ذلك أصيلان زعموا أنه تصغير أُصلان وأُصْلان جمع أصيل . . ."[١] فعامة الأندلس صغروا حوت إلى حويت ثم جُمِع جمع مؤنث لغير العاقل فأصبح حُويتات قياسًا على درهم دراهم (وزن جموع الكثرة– صيغة منتهى الجموع) فجاء تصغيره دريهمات.

٣. تخطئة الزبيدي لعامة الأندلس في تصغير ضيعة ضُوَيْعة، وذهابه مذهب البصريين في تصغيرها ضُييعة، مؤكّداً على قاعدة ما كان ثاني الاسم المصغر حرفًا من حروف اللين وجب رده إلى أصله.

وهذا الرأي متفق عليه أغلب النحويين وليس البصريين فحسب، باستثناء أصحاب المذهب الكوفي فيجيزون في الياء الأصلية كما في المثال السابق قلبها عند التصغير واوًا فيقال ضويعة، وأغلب النحويين ضعفوا هذا الرأي لمخالفته السماع . . .[٢]

أما مخالفة اللخمي للزبيدي ليس من باب ذهابه مذهب البصريين في التصغير، فذكر أن إنكار الزبيدي لما قاله عامة الأندلس في تصغير ضويعة فصحيح على مذهب البصريين وغير صحيح على مذهب الكوفيين بتجويزهم قلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها. لكن رد اللخمي على الزبيدي جاء في جمعه لـ ضيعة ضِياع وتخطئته لقول العامة ضِيَع، ويرى اللخمي أن العرب تجمع فَعْلة في الكثير على فِعال كجِفْنة جِفان . . .، وبنات الياء والواو بهذه المنزلة نحو ظبية ضباع، وما اعتلت عينه نحو عَيْبة عِياب . . . ويجمعونها أيضًا على فِعَل إذا كان جمعًا عزيزًا نحو بَدْرَة بِدَر، وقالوا أيضًا في معتل العين ضَيْعَة ضِيَع، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به، وإن كانت لغة قليلة،[٣] مستدلا بقول: " فأما ضيع فإنما جاء على أن واحدته ضيعة، وذلك أن الياء مما سبيله أن يأتي تابعًا للكسرة، وأما ضِياع فعلى القياس"[٤].

٤. ومن المسائل التي جمع الزبيدي في موافقته لرأي المدرستين كما جاء في قول عامة الأندلس لجمع السوداء سودانات، والصواب عند الزبيدي (سوداوات وسُود)، وكل ما كان على وزن فعلاء كان هذا جمعه كما في حمراء حمراوات وحُمْر، أما البصريون فيمنعون جمع الصفة من باب أفعل فعلاء جمع سلامة بعكس المذهب الكوفي والذي يرى الجواز في ذلك، وقد صرح الزبيدي بعدم الاقتصار على ما ذكره البصريين

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت) ٤/ ١٧٥

(٢) ينظر: المصد السابق، ٤/ ١٦٥.

(٣) يُنْظر: مصدر سابق، في باب الرد على الزبيدي ص ٣٦.

(٤) يُنْظر: ابن سيده، المحكم، (ضيع)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)

عندما ذكر رأي شيخهم سيبويه بقوله: "وزعم سيبويه أن ما كان من هذا الباب يعني باب أفعل مما لا يجمع مذكره بالواو والنون فلا يجمع مؤنثه بالتاء وإنما يأتي جمعه على فُعْل مثل حمراء حمر إلا في الضرورة."(١)

أما اللخمي فيخطِّئ الزبيدي بقوله لهذا الجمع مؤكدًا على صحة مذهب البصريين، بألا تجمع أي لفظة بهذا الجمع إلا ما كان اسمًا غير صفة. فيجوز حينئذ قول خضروات وكما جاء في الحديث (ليس في الخضروات صدقة) فجعلوا الخضراء اسمًا لنوع من النباتات. وبهذا إذا سُمِّي رجل بأسود لقيل في جمعه الأسودون والأساود بعكس الصفة التي ليس لها إلا وزن فُعْل وفعلان. ثم يجيز اللخمي ما ذكره عامة الأندلس قياسا على خُمْسانة وعُريانة فيقال فيهما خُمصانات وعُريانات، وبذلك لا يمتنع على هذا أن يقال سُودانة وسُودانات كما تقول العامة، إلا أنهم يفتحون السين وحقها الضم، ولم يسمع ذلك عند أحد، وإنما أذكر ذلك من باب التجويز والإمكان؛ لأن له نظيرًا من كلام العرب.(٢)

وبعد هذا الشرح الموجز لا يمكن التسليم لبعض الأفكار التي يضعها بعض العلماء المحدثين بالنظر إلى أن ما يقع فيه العامة والخاصة أيضًا من لحن صرفي ونحوي من باب التجوز والتوسع في اللغة، فالأمر ليس كذلك؛ لأن النحو نظام لغوي شامل، وأصوله ثابته لا يمكن بأي حال من الأحوال زعزعتها. واللحن خروج وانحراف غير منظم عن تلك المنظومة، كما أن التطور في اللغة سنة الحياة ولكن بقوانين خاصة تحكمه وتُقَنِّنه مع اتفاق الجماعة اللغوية عليه.

الخاتمة

من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

١. استند الزبيدي في الحكم على الكلمة بالخطأ والصواب في أغلب ما طرحه من مواد لغوية على الفصيح، وإن سمعت عن بعض لغات العرب كلغة بني أسد، وأيضا ما جاء على القياس المطرد في بعض الأوزان.

٢. كان مغزى الزبيدي من حصر أخطاء الصيغ والأوزان ضبط اللغة والنأي بها عن كل لحن.

٣. استعمال عامة الأندلس للتوهم أو القياس الخاطئ في كثير من كلاهم المنطوق مما أوقعهم في اللحن.

---

(١) الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٩٠ وكذا ينظر: سيبويه، مصدر سابق ٢/ ٢١١، مطبعة بولاق.

(٢) مصدر سابق، بتصرف يسير ص ٥٢، ٥٣.

٤. استعمل الزبيدي أسلوب التعليل بذكر سبب وقوع عامة الأندلس في بعض الاخطاء أغلبها من باب التوهم.

٥. خطَّا الزبيدي بعض المسائل دون النظر إلى أنها مسألة خلافية بين مدرستين ؛ كل مدرسة لها اعتداد بما تقول.

٦. في مثل هذه الدراسات ينبغي على الباحث مراعاة أن الكلام ليس كله على درجة واحدة من الفصاحة، فمنه الأفصح والفصيح، وهذا ما سار عليه الزبيدي، بدليل تخطئة اللخمي له من باب التوسع والتجوز في الأخذ بغير ما هو فصيح، ومنه القليل النادر، والشاذ، ومنه كما جاء مسموعا عن لغات اشتهرت بفصاحتها، وبعدها عن اللحن، فلا يقال فيما ورد على واحد من غير الأفصح أنه خطأ ؛ وذلك لكونه مستعملا في عصر الاحتجاج، وإنما الخطأ يكمن فيما جاء بعد ذلك العصر وخالف الوارد والأصول والقواعد.

المصادر والمراجع

الأسمر، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، الأسمر: راجي، مراجعه: إميل يعقوب، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)

الأشموني، حاشية الصبان على شرح الأشموني، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت)

ابن الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د. ط (بيروت: المكتبة العصرية ١٤١٨هـ)

الجرجاني، علي، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي (مصر: دار الفضيلة، د. ن)

ابن جني، الخصائص، ط الرابعة، (مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب د. ت)

ابن الجوزي، تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، د. ط، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٦م)

الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط الرابعة، (دار العلم للملايين، ١٩٩٠)

حسن، عباس، النحو الوافي، ط الأولى، (بيروت: مكتبة المحمدي، ١٤٢٨هـ)

الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، د. ط، (بيروت: شركة دار الارقم للنشر، د. ت)

أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق. مصطفى أحمد النمَّاس. (القاهرة: مطبعة المدني)

الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، محمد الزفزاف، محمد نور الحسن، (لبنان: دار الكتب العليمة، ١٣٩٥هـ) شرح الكافية، تحقيق: يحيى بشير مصري، ط الأولى (الرياض: جامعة محمد بن سعود، ١٤١٧هـ)

رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، (القاهرة: مكتبة الزهراء، ٢٠٠م)

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط الثانية، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ)

السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ط الثانية (بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١م)

سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط الثانية (مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢م)

ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)

السيوطي، همع الهوامع، عني بتصحيحه محمد بدر النعساني. ط١. ١٣٢٧ هـ.

ابن عصفور: المقرّب: تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ) ص ٤٥٧.

العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط الأولى (الرياض: مكتبة العبيكان ٥، ١٤٢١هـ)

عمر: أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، ط الأولى، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ)

عيد، محمد، المظاهر الطارئة على الفصحى، ط الأولى، (مصر: عالم الكتب، دار الثقافة العربية، ١٩٨٠م)

ابن فارس، لأبي الحسن، مقاييس اللغة، راجعه وعلَّق عليه: أنس محمد الشامي، د. ط، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ)

ابن قتيبة: أدب الكاتب، ط. السلفية.

الكسائي، ما تلحن فيه العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط الأولى (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ)

اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط الأولى، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٤هـ)

المُبَرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثالثة، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ)

مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٦هـ)

النجار، محمد، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ)

نور الدين صافي، إشراقة، قضية اللحن في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الخرطوم، ٢٠١٠م.

ابن يعيش، شرح المفصل، (القاهرة: مكتبة المتنبي، ١٤١١هـ.

Bibliography

Al-Asmar, Rājī, Al-Mu‘jam al-Mufaṣṣal fī ‘ilm al-ṣarf (In Arabic), Al-Asmar: Rājī, murāja‘ah: Imīl Ya‘qūb, n. ed, (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1418AH).

Al-Ushmūnī, Ḥāshiyat al-Ṣabbān ‘alá sharḥ al-Ushmūnī (Arabic), (Cairo: Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah-Fayṣal ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī, n. d).

Ibn al-Anbārī, Kamāl al-Dīn, Al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn (In Arabic), n. ed, (Bayrūt: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 1418AH).

Al-Jurjānī, ‘Alī, Alt‘ryfāt (In Arabic), Investigation: Muḥammad Ṣiddīq al-Munshāwī, (Egypt: Dār al-Faḍīlah, n. d).

Ibn Jinnī, Al-Khaṣā’iṣ (In Arabic), 4th ed, (Egypt: Al-Hay’ah al-‘Āmmah al-Miṣrīyah lil-Kitāb, n,d).

Ibn al-Jawzī, Taqwīm al-lisān (In Arabic), Investigation: ‘Abd al-‘Azīz Maṭar, n. ed, (Cairo: Dār al-Ma‘rifah, 1966 AD).

Al-Jawharī, Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah (In Arabic), Investigation: Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār, 4th ed, (Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1990 AD).

Ḥasan, ‘Abbās, Al-naḥw al-Wāfī (In Arabic), 1st ed, (Bayrūt: Maktabat al-Muḥammadī, 1428AH).

Al-Ḥamalāwī, Aḥmad, Shadhā al-‘urf fī Fann al-ṣarf (In Arabic), n. ed, (Bayrūt: Sharikat Dār al-Arqam lil-Nashr, n. d).

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab (In Arabic), Investigation: Muṣṭafá Aḥmad alnmmās. (Cairo: Maṭba‘at al-madanī).

Al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan al’strābādhy, Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib (In Arabic), Investigation: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Muḥammad alzfzāf, Muḥammad Nūr al-Ḥasan, (Lubnān: Dār al-Kutub al‘lymh, 1395Ah), Sharḥ al-Kāfiyah (In Arabic), Investigation: Yaḥyá Bashīr Miṣrī, 1st ed, (Riyadh: Muhammad bin Saud University, 1417AH).

Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Laḥn al-‘Āmmah wa-al-taṭawwur Al-lughawī (In Arabic), (Cairo: Maktabat al-Zahrā’, 2000AD).

Al-Zubaydī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan, Laḥn al-‘Awwām, Investigation: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, 2nd ed, (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1420AH).

Al-Sāmarrā’ī, Ibrāhīm, Al-taṭawwur al-lughawī al-tārīkhī (In Arabic), 2nd ed, (Bayrūt: Dār al-Andalus, 1981AD).

Sībawayh, Al-Kitāb (In Arabic), Investigation: ‘Abd al-Salām Hārūn, 2nd ed, (Egypt: Maktabat al-Khānjī, 1402AH).

Ibn sydh, Al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A‘ẓam (In Arabic), Investigation: ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1421AH).

Al-Suyūṭī, Ham‘ al-hawāmi‘ (In Arabic), Correct it: Muḥammad Badr al-Na‘sānī. 1st ed. 1327 AH.

Ibn ‘Uṣfūr, Almqrrib (In Arabic): Investigation: ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ, 1st ed, (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1418AH).

Al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’, Al-Tabyīn ‘an madhāhib al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn (In Arabic), Investigation: ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn, 1st ed, (Riyadh: Obekan bookstore, 1421AH).

‘Umar, Aḥmad Mukhtār, Mu‘jam al-ṣawāb Al-lughawī (In Arabic), 1st ed, (Cairo: ‘Ālam al-Kutub, 1429AH).

‘Īd, Muḥammad, Al-Mazāhir al-ṭāri’ah ‘alá Al-fuṣḥá (In Arabic), 1st ed, (Egypt: ‘Ālam al-Kutub, Dār al-Thaqāfah al-‘Arabīyah, 1980AD).

Ibn Fāris, li-Abī al-Ḥasan, Maqāyīs al-lughah (In Arabic), Review it and comment on it: Anas Muḥammad al-Shāmī, n. ed, (Cairo: Dār al-ḥadīth, 1429AH).

Ibn Qutaybah, Adab al-Kātib (In Arabic), ed, Al-Salafīyah.

Al-Kisā’ī, Mā tlḥn fīhi al-‘Awwām (In Arabic), Investigation: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, 1st ed, (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1403AH).

Al-Lakhmī, Ibn Hishām, Al-Madkhal ilá Taqwīm al-lisān (In Arabic), Investigation: Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, 1st ed, (Bayrūt: Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah, 1424AH).

Almubarrad, Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd, Al-kāmil fī al-lughah wa-Al-adab (In Arabic), Investigation: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 2nd ed, (Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1417AH).

Maṭar, ʻAbd al-ʻAzīz, Laḥn al-ʻĀmmah fī ḍaw' al-Dirāsāt al-lughawīyah (In Arabic), (Cairo: al-Dār al-Qawmīyah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, 1386AH).

Al-Najjār, Muḥammad, Ḍiyā' al-sālik ilá Awḍaḥ al-masālik (In Arabic), (Mu'assasat al-Risālah, 1422AH).

Nūr al-Dīn Ṣāfī, Ishrāqat, Qaḍīyat al-Laḥn fī al-lughah al-ʻArabīyah ḥattá nihāyat al-qarn al-rābiʻ al-Hijrī (In Arabic), Master's thesis, University of Khartoum, 2010 AD.

Ibn Yaʻīsh, Sharh al-Mufassal (In Arabic), (Cairo: Maktabat al-Mutanabbī, 1411AH.) 5/15.

Change of Formulation and Morphological Structure in the Book of "Lahn Alawamm" by Abi Bakr Alzabidi: Derivatives- Plural Forms as an Example

Wadha Ahmad M AL Wargash

Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Sciences and Arts, Najran University, KSA

waalwargash@nu.edu.sa

Abstract. Solecism is an old phenomenon that spread amongst people who speak Arabic as a result of social interactions with non-Arabs who converted to Islam. This phenomenon was met, however, with opposition from eminent scholars who devoted most of their knowledge to identifying grammatical errors and correcting them. As a result, compilations containing solecistic words began to appear, such as (The Book of Laḥ n Āl-ʿwam) by Abu Bakr al-Zubaidi who attempted to tally the terms that Andalusian people grammatically mispronounced. I decided to carry out the present research on the modifications that influence solecistic words and how Al-Zubaidi addressed them, applying his accurate criterion for evaluation. The study was restricted to the form and morphological structure modifications found in Al-Zubaidi's book. The Significance of this study is attributed to the fact that it addresses the problem of solecism on the level of the morphological and structural patterns that the Andalusians were enmeshed in, and because the vocabulary he gathered is thought to be original and distinct. The study aims to clarify this phenomenon in morphological structures in derivatives and plurals and to explain Al-Zubaidi's correct aspect of usage and the effect of illusion or incorrect analogy in the use of vocabulary that deviates from correctness. The study's findings included the following: in many of their spoken verses, the Andalusian commoners relied on illusions or incorrect analogies. Al Zubaidi used reasoning to explain why the Andalusian commoners made some mistakes, the of which were the result of illusion.

*Keywords***:** Formulation, Structure, Solecism, Error, Correctness.